توريه ودوره السياسي والقضائي في فرنسا (١٧٨٧-١٧٩٤)

م.م. أشواق سالم إبراهيم الدوري
جامعة سامراء/ كلية التربية / قسم التاريخ

Thouret , political and judicial role in France (1787-1794)

MM.Ashwaq Salem Ibrahim Al-Doury

ملخص البحث

توريه ودوره السياسي والقضائي في فرنسا (١٧٨٧-١٧٩٤) ، شهد أواخر القرن الثامن عشر أهم حدث في تاريخ فرنسا و التاريخ الأوربي إلاّ وهو قيام الثورة الفرنسية ، وما تبعه من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وفي هذا البحث سلطتُ الضوء على واحدٍ من القادة المهمين و البارزين الذين لم يذكر دورهُ بشكل واضح ، كما أنَّ القليل من الدراسات تطرقت إليه ، وهو المحامي النورماندي و السياسي و الخطيب والقاضي(توريه) ، تضمن البحث مقدمة وخاتمة والهوامش وملخص باللغة العربية والانكليزية ، وتضمن نبذة مختصرة عن حياة (توريه) ، وما قام به من دورٍ سياسيٍ منذ عام ١٧٨٨ ، و انتخابه من قبل الطبقة الثالثة في مدينة روان ، بعدها أصبح عضواً بارزاً في الجمعية التأسيسية ، و شارك في معظم اللجان ولاسيما لجنتي الدستور الأولى والثانية ، كما أصبح أربع مرات رئيساً للجمعية التأسيسية ، ولقد قدم مع عدد من أعضاء الجمعية الدستور إلى الملك لويس السادس عشر( )"Louis XVI" من أجل الموافقة عليه وبالتالي المصادقة عليه ، وشارك في مواد الدستور وايجاد الحلول للمشاكل التي كانت تدور في فقرات الدستور ولاسيما المشكلة الدينية التي كانت متمثلةً برجال الدين ورواتبهم ، فضلاً عن اصلاحاته القضائية ، إلى جانب مقترحاته الإدراية ، ثم أصبح قاضياً لمحكمة النقض وأصدر الكثير من الأحكام القضائية ، وبذلك كان (توريه) ناجحاً في تقاريره ، لأنّه كان يعمل بجد وصمت في اللجان لإعادة بناء بلده ، وكان في حرم المحكمة يبرز أعمال تلك اللجان بأسلوب فصيح ، فضلاً عن امتلاكه أسلوب الخطابة ، وقدم القوانيين والأحكام في القضايا المهمة سواء للجمعية التأسيسية او للجمعية التشريعية ، لكنه مالبث ان سجن واتهم باتهامات باطلة كان الهدف منها الانتقام منه ، وبعدها صدر الحكم عليه وأُعدم (توريه) الذي كان يمثل المجد لتلك الحقبة من الحكومات .

Abstract

The Thouret , political and judicial role in France (1787-1794) witness the late eighteenth century , the most important event in the history of France Revolution , and the subsequent political, economic and social changes , and in this research shed light on one of the important and prominent leaders whose role was not clearly stated, and the little Studies touched him, a lawyer Normandy, political and the judge (Thouret) We will learn a brief summary of his life, his political role since 1788, And then elected by the third class in the city of Rouen, later became a prominent member of the Constituent Assembly, and participated in most

of the committees, particularly the committees of the First and Second Constitution, as Four times he became president of the Constituent Assembly and has been presented with a number of members of the Assembly constitution to the King " Louis XVI "for approval and thus approved , And participated in the articles of the constitution and find solutions to the problems that were going on in the paragraphs of the Constitution, especially the religious problem, which was represented by the Clergy and salaries, as had their privileges and functions of the government and the tithes and property of the countless, as well as judicial reforms

This along with the administrative reforms, then became a judge of the Court of Cassation issued a lot of judicial decisions, then to prison on false charges and accused the aim was to take revenge on him and then sentenced him executed .

The most important conclusion:

1- it was (Thouret) successful in the reports, because he works hard and in the committees to rebuild their country .

2- And he had a major role in the French Constitution industry seemed so clear in his discussions worthy of the great trust in the important issues pertaining to the Constitution .

3- And so it was on the familiar high-law, a prominent philosopher, shine without the presence of impurities among men in 1789, and represents the glory of that era of governments.

المقدمة

شهد أواخر القرن الثامن عشر أهم حدث في تاريخ فرنسا و التاريخ الأوربي إلاّ وهو قيام الثورة الفرنسية ، وما تبعه من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وإنّ تلك الثورة قادها أبرز السياسين الذين كونوا الجمعية الوطنية والتي تم تغيير اسمها إلى الجمعية التأسيسية ، إلى جانب الشعب الفرنسي الذي شارك في الثورة من أجل التخلص من الاستبداد الملكي وتسلط طبقة رجال الدين والنبلاء الذين كانتا مسيطرتين على الوظائف الحكومية والمالية ، وهذا لايعني عدم مشاركة الطبقتين في تلك الثورة بل شارك البعض منهم ، وكان دورُ أعضاءَ الجمعية التأسيسية بارزاً في قيام الثورة و المشاركة فيها و في وضع الدستور الفرنسي ، وبالرغم من وجود السلطة الملكية و المشاكل الداخلية الأخرى ، تسلم رئاسة الجمعية التأسيسية (خمسة وأربعون) رئيساً من ١٧ حزيران ١٧٨٩ الى ٣٠ آيلول ١٧٨٩ ، ومنهم من تسلم الرئاسة لأكثر من مرةً واحدةً ، وفي هذا البحث سلطتُ الضوء

على واحدٍ من القادة المهمين و البارزين الذين لم يذكر دورهُ بشكل واضح ، كما أنَّ القليل من الدراسات تطرقت إليه ، وهو المحامي النورماندي و السياسي و الخطيب والقاضي (توريه) ، وسنتعرف على نبذة مختصرة عن حياته ، وما قام به من دورٍ سياسيٍ منذ عام ١٧٨٨ ، عندما دافع بكل شجاعة عن البرلمان النورماندي ، ثم انتخابه من قبل الطبقة الثالثة في مدينة روان ، بعدها أصبح عضواً بارزاً في الجمعية التأسيسية ، و شارك في معظم اللجان ولاسيما لجنتي الدستور الأولى والثانية ، كما أصبح أربع مرات رئيساً للجمعية التأسيسية ، ولقد قدم مع عدد من أعضاء الجمعية الدستور إلى الملك لويس السادس عشر[١]"Louis XVI" من أجل الموافقة عليه وبالتالي المصادقة عليه ، وشارك في مواد الدستور وايجاد الحلول للمشاكل التي كانت تدور في فقرات الدستور ولاسيما المشكلة الدينية التي كانت متمثلةً برجال الدين ورواتبهم ، إذ كانت لهم امتيازات ووظائف حكومية وعشور وممتلكات لاحصر لها ، فضلاً عن اصلاحاته القضائية لأنّ القضاة في تلك المدة كانوا يفكرون بمصلحتهم أكثر من القانون وتطبيقه فضاع صيتهم وكانوا منشغلين بأسرهم أكثر من شؤون الدولة ، هذا إلى جانب مقتراحته الإدراية ، بعدها أصبح قاضياً لمحكمة النقض وأصدر الكثير من الأحكام القضائية ، ثم مالبث ان سجن واتهم باتهامات باطلة كان الهدف منها الانتقام منه وبعدها صدر الحكم عليه وأُعدم .

أولاً : حياته :

جاك غويم توريه " Jacques Guillaume Thouret " نورماندي الأصل ، ولد في مدينة بونت – لفك "Pont-l'Évêque " في مقاطعة نورماندي ، في ٣٠ نيسان ١٧٤٦ ، وتلك المدينة خرج منها رجالاً مدافعون عن القانون ، كان أبوه كاتب عدلٍ ، ولديه شقيقان أحدهما في كلية الطب والثاني مهندساً ، ولديه ايضاً أختاً في كلية الفنون ، أما توريه فالتحق بكلية كان " Caen" في ٢٤ حزيران ١٧٦٤ ، وكان مولعاً جداً بالقانون الروماني وبحقوق الأفراد ، ثم تخرج منها محامياً ، كرس حياته للدراسة و الخطابة والدفاع عن القانون النورماندي ، وأحرز نجاحاً ومجداً من خلال أعماله في القانون ، وعرف الشعب كتيباته ومنشوراته السياسية ، فأصبح عضواً بارزاً في مجلس ولايته عام ١٧٧٠ ، وكانت أولى قضاياه عام ١٧٧٢ في عاصمة نورماندي روان " Roun " التي تقع على الضفة اليمنى لنهر السين [٢] ، إذ أصبح أحد ممثليها عام ١٧٧٣ ، ونائب عن الطبقة العامة لبرلمان مقاطعة نورماندي والمدافع عنه ، وتزوج في عام ١٧٨١ و أصبح لديه ولداً عام ١٧٨٢[٣].

كانت لديه مؤلفاتٍ كثيرةٍ في كتب القواعد الإغريقية واللاتينية والفرنسية ورسائلَ في الفلسفة وجداول زمنية للتواريخ القديمة والحديثة وأهم تلك المؤلفات كتابه (La Biblio) الذي تحدث فيه عن مظالم الطبقة الثالثة في روان و البرلماني النورماندي ، وكتابه (Rapports et discours à T Assemblée constituante) وهو سلسة من التقارير والخطابات في الجمعية التأسيسية جمعها وطبعها في حياته ، وكتابه (Abrégé des révolutions de V ancien gouvernement français) الذي تحدث فيه عن ملخص للثورة الفرنسية وقد نشر هذا الكتاب بعد وفاته [٤].

ثانياً: دوره السياسي :

١- دفاعه عن برلمان مقاطعة نورماندي.

كانت هنالك مراسيم صادرة عن الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الملك لويس السادس عشر، لتأسيس مجالس إقليمية و فرض ضرائب جديدة ، إذ كانت الأوضاع الاقتصادية و المالية في داخل المملكة متدهورةً جداً حتى أن الملك استعان بإصلاحيين اقتصاديين للخروج من تلك الأزمة ، فصدر قانون في حزيران ١٧٨٧ بأن تلحق المجالس المخصصة لجميع مدن مقاطعة نورماندي بمجلس واحد ، من أجل جمع القسم الأكبر من المساهمات المالية والضرائب المطلوب جبايتها من الموكلين عليها ، لمنحها للمجالس التي تم تسمية أعضائها للترشيح للانتخابات ، وبذلك تكون تلك المجالس هي المسؤولة عن جمع الضرائب بدل الوكلاء ، مع أن يطبق القانون على المملكة بأسرها ، لكن الكُتاب و الخطباء عارضوا ذلك القرار لأن الضريبة سوف تكون كبيرةً على تلك المدن ، إلاّ إذا توزعت الأعباء الضرائبية على جميع الاقاليم بالتساوي ، ومن بين أولئك المعارضين عن ذلك القانون (توريه) الذي دافع عن البرلمان النورماندي وأرسل مذكرات إلى الملك في عام ١٧٨٨ نيابة عن ممثلي برلمان المقاطعة يطالب فيها بتعديل تلك القرارات المتخذة في حق البرلمانات [٥] .

لكن الملك استمر في سياسته واصلاحات مراقبيه الماليين الفاشلة ، فطالبت البرلمانات الإقليمية و المحاكم الصغيرة بدعوة مجلس طبقات الأمة [٦] للانعقاد ، و طالب (توريه) بمضاعفة مجلس الشعب وان يكون التصويت على أساس الفرد لا الطبقة ، إلاّ أنهّ قد صدم بغياب النظام و الالتزام في تنفيذ الاجراءات السياسية و بقاء تسلط رجال الدين و النبلاء على قرارات المجلس [٧].

يبدو إنّ (توريه) المحامي النورماندي كان أحد المشاركين في التحريض على عقد مجلس طبقات الأمة ، مع المطالبة بالتصويت الفردي لا الطبقي و مضاعفة عدد ممثلي الطبقة الثالثة في المجلس .

٢- انتخابه من قبل الطبقة الثالثة في مدينة روان .

قامت الحكومة الفرنسية بالإعداد للانتخابات في ٢٤ كانون الثاني ١٧٨٩ ، اذ استمرت الانتخابات حتى شهر نيسان ، واشتركت أغلب المقاطعات والأقاليم في تلك الانتخابات ، وبالنسبة إلى مقاطعة نورماندي كانت المراكز الانتخابية داخل المحاكم الاقطاعية ، وتضمنت اجراءات داخل مدينة روان منها :

أ- في المدن تختار المؤسسات عدداً معيناً من الممثلين ، حاملين المنشورات يسلمونها بأنفسهم إلى مجلس الطبقة العامة في المدينة .

ب- يسمون أولئك النواب مع الموظفين الحكومين مرشحيهم في المجلس الابتدائي للمحكمة الإقطاعية ، وقد سموا ثمانين لمدينة روان .

ت- بعد ان يجتمع نواب المحاكم المختصة الثانوية ، يتم توحيد كل التقارير في منشور واحد ، و يجتمعون بنواب رجال الدين و النبلاء ويقدمون منشوراً مشتركاً ، بعد ذلك يباشرون في انتخاب نوابهم لمجالس الطبقة العامة [٨].

وان شهرة (توريه) المدافع عن القانون بين جميع الطبقات ولاسيما الطبقة العامة الذين كانوا يناشدوه لانجاز قضاياهم وتقديم المشورة لهم قد منحته الفرصة في ان ينال الترشيح للانتخابات ، ومن ثم انتخب من قبل الطبقة العامة في مدينة روان وأصبح نائباً عن تلك الطبقة في ٣١ آذار ١٧٨٩ ، فأصبح عضواً في الجمعية الوطنية [٩] .

٣- كان عضواً بارزاً ايضاً في الجمعية التأسيسية ، وكان ذلك واضحاً في مشاركته في أغلب اللجان التي شكلتها الجمعية كان أهمها لجنة لوضع الدستور ، إذ انضم (توريه) إلى لجنة الدستور الأولى في ٩ أيلول ١٧٨٩ ، واستطاع أنْ يضع بصمته في الدستور من خلال المادة الخامسة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، التي اعتمدت على مبادراته ومقتراحته [١٠] ، ثم أصبح عضواً في لجنة الدستور الثانية في ٢٩ أيلول ١٧٩٠ وقدم (توريه) نيابة عن لجنته التقرير الأكثر أهمية ، والذي كان اساساً لتنظيمات فرنسا المعاصرة ، وكانت المقدمة :

((من الناحية الأولى ، نظمتم الحكومة التمثيلية ، وهي الوحيدة التي تناسب الشعب الحر ، ولكن كل من عدالتها واستقرارها يعتمدان على إقامة المساواة في مستوى التمثيل والنظام الثابت

السلس في الانتخابات ، وان التماثل بين الكيانيين المقامين وفقاً للنظام المتعارف عليه قد نالا نفس الأهمية في الإرتكاز على الثوابت المشتركة وإقامة النظام المطابق في صورته للتمثيل الوطني وادارة البلديات والولايات ، وإنَّ تنظيم كل ولاية من ولايات المملكة يجب أنْ يخدم في تشكيل الهيئة التشريعية ومن ثم تشكيل مختلف طبقات المجالس الإدارية ، وعلى هذه الشاكلة تكون الانطلاقة المشتركة لكل تحركات الهيئة السياسية : ومن هنا سيكون الحفاظ على المنطق الفريد عزيزاً جداً لدى الشعب ، وان فقدوه ، سيفقدون كل مميزات الدستور ، ولهذا سوف لايمكن تجنب تفكيك الدستور ، وبذلك أنَّ اللجنة تؤكد إنَّ قواعد التمثيل لابد أن ترسى ، بقدر المستطاع لتوحيد الأراضي الفرنسية والشعب الفرنسي)) [١١].

فكان التقرير نموذجاً راقياً قدم القضايا العامة بشكل فصيح وواضح وهزّ المشاعر ، بالحجج الدامغة بإبرازه القضايا الحيوية بالنسبة لفرنسا ، وإنّ الرابط الذي يوحد تلك التفاصيل الأساسية في الموضوع هو الثورة الفرنسية .

٤- ترأسه للجمعية التأسيسية :

بعدما كان عضواً بارزاً فيها تسلم رئاستها أربع مرات ، و أول مرة كانت في ٣ آب ١٧٨٩ وكان منافساً لسييز [١٢] "Sieyès"، إلاّ أنّ الموطنين انتخبوا (توريه) فحصل على ٤٠٦ صوتاً مقابل ٤٠٢ صوتاً لسييز ، لكنه رفض ان يكون رئيساً وقال : ((إنّه من خلال احساسي بقيمة الشرف الذي منحتوه لشخصي والذي لم يجعلني افقد صوابي ، بل تولدت لدي الشجاعة أنْ أرفض المشاركة في ذلك ... وان العناية بالفرد يجب أنْ تزول وتنصب كل الجهود على القضية العامة فهي الوحيدة التي لها حق الظهور والهيمنة ، فهل تسمحوا وحسب ان اقول : انني قادر وجدير ان اقدم لهذه القضية العظيمة كل التضحيات تماماً ، وهذا يمنحني لقباً مضاعفاً ، وقد قدمت لأرجوكم ان تتقبلوا كلمات الشكر وتوافقوا على استقالتي))، وبتلك الاستقالة قضى على الخلافات التي حدثتها في الجمعية التأسيسية حول توليه الرئاسة بدل سييز [١٣].

ونظراً لكفائته وشجاعته انتخب رئيساً للمرة الثانية في ١٢ -٢٣ تشرين الثاني ١٧٨٩، وانتخب رئيساً للمرة الثالثة في ٨-٢٧ أيار١٧٩٠ ، وللمرة الرابعة في ١١- ٣٠ أيلول ١٧٩١ وكان فيها أخير رئيس للجمعية لانتهاء مدتها [١٤].

٥- قدم الدستور الى الملك لويس السادس عشر :

بعد الانتهاء من وضع الدستور الفرنسي من قبل اللجنة المختصة وعرضه على الجمعية التأسيسية وموافقتها على معظم فقراته ، قدم الدستور من قبل (ستين) عضواً من أعضاء الجمعية برئاسة (توريه) في ٣ أيلول ١٧٩١ إلى الملك لويس السادس عشر ، وفي ١٣ من الشهر نفسه ، وجه الملك رسالة إلى الجمعية معلناً أنّه قبل الدستور [١٥].

ثالثاً: أهم مناقشاته في الدستور الفرنسي .

لقد ثبت على مبادئه الحقيقية في أثناء مناقشة الدستور ، وكانت هنالك قضايا ومشاكل لم تحل في مواد الدستور كان يجب مناقشتها والتوصل إلى حلول مرضية وأهمها :

١- القضية الدينية : كانت قضية خطيرة جداً لأنَّ الخصم فيها رجال الدين ، ولقد وضع مرسوم ٢ تشرين الثاني ١٧٨٩ ممتلكات الكنيسة تحت تصرف الأمة ، وإنَّ رئيس الدير موري [١٦] " Maury" أراد ان يثني (توريه) عن قراراته لكنه لم يستطع ، فلقد ردَّ عليه (توريه) بخطاب راسخ بالحجج والدلائل ، اسكت رئيس الدير وهزمه ، إذ أكد (توريه) ان الأمة لها الحق في إصدار مرسوم تعلن فيه : إنّ أموال رجال الدين تعود للأمة الفرنسية ، كانت تلك المناقشات في ٣٠ كانون الأول ١٧٨٩ ، وقد نجح (توريه) بمصادرة ممتلكات الكنيسة ، فضلاً عن مناقشة مشكلة رواتب رجال الدين ، إلاّ أنَّ تلك المشكلة لم تحل بصورة كاملة فقد جرت مناقشها في ١١ نيسان ١٧٩٠ [١٧] .

وتبنى غريغوري [١٨]"Grégoire" فكرة تعديل القانون ، وإعطاء رواتب لرجال الدين على شكل عقارات ، لكن (توريه) رفض ذلك وأصر على أنَّ الشعب الفرنسي له الحق في سحب يد رجال الدين من إدارة الأملاك التي تركت لهم للتصرف بها حتى تلك المدة ، وتم إعلان مرسوم الغاء العشور ، وعلى الرغم من تلك الإجراءات إلاّ أنّ بعضاً من رجال الدين قد رفضوا ذلك الدستور ، في حين وافق البعض الأخر عليه [١٩].

ومهما يكن من ذلك الأمر فأنَّ اراء (توريه) قد سيطرت على القرارات المتخذة ضد رجال الدين سواءً كانت إيجابية أم سلبية ، فقد ساهم بشكل كبير في حل بعض المشاكل المتعلقة بتلك القضية المعقدة والتي ظلت فرنسا تعاني منها .

٢- القضاء : شارك (توريه) في تطوير التنظيم القضائي الجديد بقوله : ((إنَّ كل العدالة تصدر من الأمة)) وهدفنا على نحو خاص تدمير روح التحزب ، وانهاء كل امتيازات القضاة ، فقدم (توريه) باسم لجنة الدستور أن يتم بناء نظام قضائي على نحو متكامل ، وان تقام تسوية لكل الدساتير القضائية لإعادة تشريعها [٢٠].

وطلب (توريه) إقامة هيئة محلفين والتي ناقشت في ٥ نيسان ١٧٨٩ ، وكانت هيئة محلفين في الحق الجنائي و في المحاكم العسكرية و جنح الصحافة و الحق المدني ، إذ كانت مهمته صعبة جداً ، لوقوف الكثير من المفكرين إلى جانب القضاة في الحق المدني ، وإنَّ الحكم بالقضية لم يكن سوى جدل شكلي : حد القياس الأكبر هو(الواقعة) وحد القياس الأصغر هو (القانون) ومن ثم يأتي الحكم و بعد ذلك النتيجة ، وأكد (توريه) عندما قدم تقريريه في ٢٤ آذار ١٧٩٠ إلى الجمعية التأسيسية ، إنَّ قناعة المحلفين تمثل القانون الذي يقررونه بعد سماعهم الشهود و المتهم ، فقبلت اللجنة الاتفاق الذي يقوم على تدوين شهادات الشهود بحضور القاضي ومن ثم تدوينها أمام هيئة المحلفين الناطقة بالحكم ، وتأتي المرافعة بصوت واضح ومن غير تدوين بعد أنْ تتم القراءة العامة لتلك الشهادات ، وبعدما وافقت عليه الجمعية التأسيسية في ٢٤ أيار ١٧٩٠ ، ثم قدم (توريه) التقرير في ٢٨ آذار ١٧٩١ إلى الملك الذي وافق عليه ، كما منح الملك لقب الموظف العام إلى (توريه)[٢١].

٣- الإصلاح الإداري : اقترح (توريه) إقامة ٨٠ مديرية من أجل توحيد الأراضي الفرنسية والشعب واسهاماته الضرائبية ، وقد استند في منظمته الانتخابية على المجالس الابتدائية ، و اقترح الدستور البلدي الذي مثل الركيزة الاساسية لتنظيم البلديات ، إذ قدم (توريه) في ٢٩ أيلول ١٧٨٩ تقريراً بإسم لجنة الدستور عن استعادة قاعدة التمثيل النسبي ويقصد به : أنْ يستند إلى أسس مشتركة ومزدوجة التمثيل للحكومة الوطنية والإقليمة و البلدية ، بأن تقسم فرنسا إلى دوائر متساوية إلى ثمانين محافظة ، وكل إدارة منها مساحتها ٣٢٠ ميلاً مربعاً وتنقسم كل منها الى تسع بلديات تكون مساحتها ٣٦ ميلاً مربعاً ، والى تسع مناطق تضم كل منها ٦٨٠ مواطناً ويكونون مواطنين فاعلين اي أنَّ عملهم لمدة عشرة أيام مساوٍ لدفع الضرائب ، لكن ذلك التقرير لم يرحب به من بعض أعضاء الجمعية التأسيسية ، وتم تعديل فقراته في ١٥ كانون الثاني ١٧٩٠ [٢٢].

رابعاً : القاضي توريه.

ولأنّه أخير رئيس الجمعية التأسيسية ، قام بإعداد حفلاً ختامياً في ٣٠ أيلول ١٧٩١ لإنتهاء أعمال الجمعية ، ثم بعدها أصبح قاضياً في المحكمة العليا ، ثم رئيساً لقسم محكمة النقض في ٢ أيار ١٧٩١ [٢٣].

وفي ١٠ ايار ١٧٩٢ قدَّم إلى الجمعية التشريعية [٢٤]، العديد من الأَحكام والقوانيين التي بلغ عددها (٥٥٧) حكماً كانت تتركز على نقاط أساسية في الحقوق العامة وأهمها : ان اختراق سرية الرسائل لايمكن ان تستعمل كأساس في الاتهام القائم ضد القائمين بهذا الفعل ، وكذلك إنَّ القانون ليس له اثراً رجعياً ، كما انقض الكثير من الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية في باريس ، ولكن سرعان ماتضاعفت قوانيين الاستثناء التي قيدت صلاحية المحكمة الخاصة بالجنح والجرائم السياسية ، وصدر مرسوم في ٢٩ آب منع اللجوء إلى حالة النقض للاحكام الصادرة من المحكمة الوطنية العليا [٢٥] ،باستلام المؤتمر الوطني [٢٦] مهام الأمور في أيلول عام ١٧٩٢ ، والذي تبنى إعادة الأفكار الصائبة التي تخدم قضية الأمة ، وجدد الهيئة الإدارية مستثنياً بذلك اعضاء محكمة النقض ، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٢ أعلن اخضاعه للنقض أحكام المحكمة الجنائية المقامة في باريس ، وتعاظمت الفتنة و الإضطرابات التي أضرت بكبار القضـــــــــاة ، فضلاً عن إعلان ميرلين دي دوي [٢٧] " Merlin du Douai " عضو اللجنة التشريعية في المؤتمر الوطني قانون المشبوهين في ١٧ أيلول ١٧٩٣ ، وبذلك تم في ٢٢ أيلول ١٧٩٣ التصديق على قرار فصل الشعب الثلاث (التحقيقات، والشعبة المدنية ، والشعبة الجنائية) ، كما حملوا محكمة النقض اساءة واستغلال بعض القوانيين ، و أصبح القاضي (توريه) مشبوه ، وأُلقي القبض عليه وسجن في لكسمبورغ الواقع إلى الشمال الشرقي من باريس ، وإنّ الرجال الذين قبضوا على (ترويه) لم يجدوا ما يبرر مثوله أمام محكمة الثورة ، و خلال مدة سجنه ألف منشورات عمل على إيصالها لإبنه الذي قام فيما بعد بطباعتها ونشرها [٢٨].

وفاته :

بعد أن دخل (ترويه) إلى السجن ، دارت إشاعة بأنَّ المعتقلين في السجون يقومون بمؤامرة ، وكشف إنَّ هناك اسراراً اودعت إلى مأمور السجن من قبل الجنرال السابق ديلون [٢٩]" Dillon " ، بأن ثمة مشروع متفق عليه مع أحد نواب المؤتمر الوطني ، إلاّ أنَّ تلك المؤامرات كانت وهميةً ، وكان الغرض منها تثبيت التهم المنسوبة إلى المتهمين ، فضلاً عن ذلك لم يكتفوا وقام أعضاء لجنة السلامة العامة [٣٠] بتنفيذ الأحكام الدكتاتورية ، و لاسيما روبسبير [٣١] "Robespierre "، الذي كان زعيماً للإرهاب ، حتى أنّهم اطلقوا على تلك المدة بـــ (عصر الإرهاب) لأنّه قضى على عددٍ كبيرٍ من أعضاء الجمعية التأسيسية و أنصار

الثورة ، وبذلك أصدروا الحكم على (ترويه) الذي كان الخصم اللدود لروسبير عام ١٧٩١ في مناقشة الدستور وإعادة كتابة الدستور ، مما جعله ينتقم من (ترويه) والحكم عليه بالإعدام ونفذ في باريس ٢٢ نيسان ١٧٩٤[٣٢] ، وبذلك انتهت حياة (توريه) الذي تمتع بلا شوائب بين رجال عام ١٧٨٩ .

الخاتمة

إنّ (جاك غيوم ترويه) الخطيب والسياسي والقاضي كان له دوراً مميزا ً في البرلمان الفرنسي والجمعية التأسيسية وقدم القوانيين والأحكام في القضايا المهمة للجمعية التشريعية ، فكان الخطيب غير المحايد والميتافيزيقي من غير غموض ، ورجل دولة وكان مستعداً لخدمة كل الحكومات والانظمة الفرنسية ، وربما قد اخطأ بإعتقاده بإمكانية إقامة ملكية برلمانية ، لأنّه قد أُسيء فهم ولاءه ، إلاّ أنّ قناعته كانت راسخةً وتجلت في فصاحته .

فكان (توريه) ناجحاً في تقاريره ، لأنّه كان يعمل بجد وصمت في اللجان لإعادة بناء بلده ، وكان في حرم المحكمة يبرز أعمال تلك اللجان بأسلوب فصيح ، فضلاً عن امتلاكه أسلوب الخطابة .

وكان له دوراً كبيراً في صناعة الدستور الفرنسي وبدا ذلك واضحاً في مناقشاته الجديرة المتمثلة بالثقة الكبيرة في القضايا المهمة التي تخص الدستور .

عبر (توريه) عن الأفكار المنبثقة من عقله وخبرته التي لامست مشاعر الجمهور واقنعهم بالحجج الدامغة ، فقد كان مجادلاً مؤثراً وحاذقاً ومسموعاً من الحضور .

وبذلك كان متضلعاً بالقانون وفيلسوفاً بارزاً ، لمع بلا شوائب بين رجال عام ١٧٨٩ ، وكان يمثل المجد لتلك الحقبة من الحكومات .

هوامش البحث

[١] لويس السادس عشر: ولد في ٢٣ آب ١٧٥٤ في قصر فرساي بفرنسا، لقبه جده لويس الخامس عشر (دوق باري) منذ ولادته، وتم تتويجه ملكاً على فرنسا في ١١ حزيران ١٧٧٤، وقامت في عهده الثورة الفرنسية وأُعدم في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ وهو أول ملك فرنسي يجري إعدامه. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Alfred Fredéri Pierre De Falloux , Louis XVI , Paris, 1840, PP. 3–39.

[2]Ernest Lebègue , La vie et l'oeuvre d'un constituant Thouret 1746-1794, Paris, 1910, PP.1-10 .

[3] Ibid., PP.20-25.

[4]http://www.theodora.com/encyclopedia/t/jacques_guillaume_thouret.html ,8/11/2015.

[5] GH-L. Ghassin, Les Élections Et Les Cahiers De Paris En 1789, Vol.1, Paris, 1888, PP. 7 – 9.

[٦] مجلس طبقات الأمة: وهو مجلس أسس في عام ١٣٠٢ في عهد فليب الرابع (١٢٨٥ – ١٣١٤) ، يتكون من اجتماع الطبقات الثلاثة (رجال الدين والنبلاء والطبقة العامـــة)، بدعوى من الملك لمناقشة الشؤون التشريعية والمالية ، ولم يكن لديه سلطة إصدار القرارات أو التوصيات، وكل طبقة كانت تجتمع منفصلة في غرفة خاصة بها فتصوت بصوت واحد، وبذلك يكون التصويت حســب الطبقة وليس حسب الأفراد .للمزيد من التفاصيل ينظر:محمد محمد صالح، تاريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنســية (١٥٠٠- ١٧٨٩)، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص٣١٧.

[7] F. A. Aulard, L'Éloquence Parlementalre Pkndnant LA Révolution Française Les Orateurs De L'Assemblée Constituante, Paris, 1882 ,P.381.

[8] Ernest Lebègue , Op. Cit., P.113.

[9] Ibid., P.23.

[١٠] إن القانون مُعَدٌ فقط لمنع التصرفـــات المضرة بالمجتمع، وأن الأفعال التي لا يمنعها القانون لا يجب أن تعاق أو يُجْبرَ الفرد على فعلها .

Edward Baines, History or the Wars of the French Revolution From The Breaking out of the War In 1702 To The Revolution of A General Peace In 1815, Vol.1, London, 1817, P.13.

[11] F. A. Aulabd ,Op.cit.,PP.383-384.

[١٢] سييز: يدعى أمانوئيل جوزيف (١٧٤٨ – ١٨٣٦) رجل دولة فرنسي، كان سياسياً واسع العلم كافح لأكثر من ٢٦ عام من اجـــل الثـــورة، لقد كان من أسرة تنتمي إلى الطبقة

البورجوازية العليـــا، ، وله عدة كتب قانونية وسياسية، لقد انتخب ممثلاً في مجلس طبقات الأمة فـــي فرساي عام ١٧٨٩، وكان عضواً ورئيساً في الجمعية التأسيسية .

J. H. Clapham, The Abbé Sieyès An Essay In The Politics of French Revolution, London, 1912, PP.1 – 4.

13) Ernest Lebègue , Op. Cit., P.142.

14) Ibid., P.158-167 and 287.

15) Ibid., P.278.

[١٦] موري : القس جان موري (١٧٤٦ – ١٨١٧)، من عـــائلة فقيرة، درس في افينيون، وأكمل دراسته في الأكاديمية الفرنسية، ثم انتقل إلى احد أديرة افينيون، وأصبح واعـــظاً في باريس وخطيباً، انتخب نائباً عن طبقة رجال الدين، وأصبح رئيس أساقفة باريس وعضواً في الجمعية التأسيسية وكانت خطبـــــه تلهم الثقة والحماس والطموح. للمـــزيد من التفاصيل ينظر:

Louis Sifrein Maury, Vie du Cardinal Jean Sifrein Maury, Paris, 1828, PP. 1 – 20.

17) Ibid., P.164.

[١٨] غريغواري : القس هنري (١٧٥٠ – ١٨٣١) ، انتخب عام ١٧٨٩ نائباً عن رجال الدين في مدينة نانسي الواقعة شمال شرقي فرنسا، كـــان من أوائل رجال الدين الذين انضموا إلى الطبقة الثالثة وساهم في اتحاد الطبقات الثلاثة، انضم مع خمسة من رجال الدين في ١٤ حزيران ١٧٨٩ إلى الجمعية الوطنية فأصبح زعيماً وطنياً من طبقة رجال الدين، كانت لديه أراء مهمة لاحقاً في إلغاء امتيازات النبلاء والكنيسة . للمزيد من التفاصيل ينظر:

A. Gazier, Études Sur L'Histoire Religieuse De Le Révolution Française, Paris, 1887,PP.1-15.

[١٩] ألبير سوبول، تاريخ الثورة الفرنسية (من الباستيل إلى الجيروند)، ترجمة: جورج كوسى، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٩-١٨٠.

20) A. Douarche, Tribunaux Civlls de Paris Pendant LA Révolution (1791 – 1800) Paris,1905,PP.5-6.

21) F. A. Aulard ,Op.cit.,PP.389-391.

22) Ernest Lebègue , Op. Cit., PP.179-185.

23) Ibid., P.285.

[٢٤] الجمعية التشريعية : (The Legislative Assembly) والتي عقدت أولى جلساتها في الأول من تشرين الأول ١٧٩١ وانتهت في أيلول ١٧٩٢، والتي بلغ عددها (٧٤٥) عضواً ، (٢٦٤) عضواً من اليمين المحافظ ، و (١٣٦) عضواً من اليسار . للمزيد من التفاصيل ينظر : سليم البستاني، تاريخ فرنسا الحديث، بيروت، المعارف، ١٨٨٤، ص٤١ .

25) Ernest Lebègue , Op. Cit., P.287.

[٢٦] المؤتمر الوطني : انتخب المؤتمر الوطني في ٢١ آيلول الذي أعلن في اليوم نفسه الغاء الملكية وإعلان الجمهورية ، وكانت هناك قواعد جديدة وضعتها الجمعية التشريعية وهي الغاء النصاب المالي وانقاص السن إلى ٢١ عاماً . محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ أوربا الحديثة من عهد النهضة الأوربية إلـــى نهاية عهد الثورة الفرنسية ونابليون، مطبعة لجنة التـــــأليف والترجمة والنشر، الــقاهرة، ١٩٣٤ ، ص ٢٤-٢٥.

[٢٧] ميرلين دي دوي : هو فليب انطوان (١٧٥٤- ١٨٣٨) ، هو سياسي ومحام فرنسي ، كان عضواً في الجمعية التأسيسية ، كان مؤيداً للثورة الفرنسية ونائباً في المؤتمر الوطني ،وكان احد المنادين باعدام الملك لويس السادس عشر ، واقنع لجنة السلامة العامة في اغلاق نادي اليعاقبة . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Hippolyte Romain Joseph Duthilloeul , Galerie douaisienne, ou Biographie des hommes remarquables de la ville de Douai ,France,1844,PP,283-293.

28) F. A. Aulard ,Op.cit.,P.391.

[٢٩] ديلون : ثيوبالد ديلون (١٧٤٥-١٧٩٢) ، من عائلة ايرلندية نبيلة ، كان جنرالاً في الجيش الفرنسي ، لقى حتفه في حرب ١٧٩٢ ، وراح ضحية نتيجة عدم الثقة وعدم الانضباط في قواته. للمزيد من التفاصيل ينظر:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Theobald_de_Dillon.

[٣٠]) لجنة السلامة العامة : (Comité de Salut public) ، شكلت هذه الهيئه بعد فشل المجهود الحربي لنواب الجيروند عام ١٧٩٣ ، فشكلتها الحكومة الفرنسية من اجل ان تقوم

بالسلطة التنفيذية ، وكانت تضم تسعة اعضاء ثم زاد عددهم الى اثني عشر فيما بعد . للمزيد من التفاصيل ينظر : الآن بالمر، موســوعة التاريخ الحديث (١٧٨٩ – ١٩٤٥)، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين،ج١، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٩٢ ، ص١٩٦-١٩٧.

[٣١] روبسبير: (١٧٥٨ – ١٧٩٤)، محامياً فرنسياً، انتخب ممثلاً عن الطبقة الثالثة عام ١٧٨٩، كان يطالب بحق الجميع في التصويت وصار عضواً بارزاً في الجمعية التأسيسية، كان يمتلك عقلية متشددة وشخصية قوية ومتطرفة ضد الملكية .

Hilaire Belloc , Robespierre A Study , New York , 1901 ,PP.70-75.

[32] G- J. Lange , phémérides Normandes ,ou Resueil Chronologique, istorique

et Monumental , Vol.1 ,Caen ,1833.P.269.